في مركز شرطة باب الشيخ:

القاضي يصدر قراراً برفع الحجز عن السيارات والشرطة لا تنفذ

ضمن بريد المدى وصلتنا رسالة من المواطن محمد حسين علي من منطقة جسر ديالى يقول فيها: لدي سيارة كوستر اشتريتها من الشركة العامة للسيارات قبل سقوط النظام بعشرة أيام وتحمل لوحة تسجيل الشركة وأعمل بها منذ ذلك الحين على خط (بغداد - الكوت).. وإن سقوط النظام حال دون حصولي على الرقم الثابت حيث إن الفترة المسموح بها هي مدة شهر ومديرية المرور حتى الآن لم تسجل مثل هذه السيارات

وقبل أسبوع تم حجز سيارتي من قبل مفرزة للشرطة في كراج النهضة وإيداعها في مركز شرطة باب الشيخ بالرغم من إطلاعهم على جميع المستمسكات الأصولية للسيارة ولكن حجتهم الوحيدة إني قد ثبت الرقم في دعامية السيارة (ببرغي) بدلاً من (التونك) وجعلوا من هذه المشكلة قضية ورفعت إلى القاضي وقرر إطلاق سراح السيارات المحجوزة في المركز وبضمنها سيارتي إلا أن الشرطي المسؤول عن هذه القضية رفض تطبيق قرار القاضي ولن يرفع الحجز عن السيارات حجته في ذلك أنها قضية إدارية تخص المركز.

ويضيف المواطن في رسالته: إني مصر على تسلم سيارتي بالطرق القانونية وليس بغيرها (.....) ما دام إن القضاء قد قرر رفع الحجز عنها فبأي عرف يعمل هذا المركز إذا كان القاضي يقرر وهم لا ينفذون؟!.

مواطن

في شارع فلسطين والشيخ عمر هواتف صامتة منذ ١٨ شهراً

بعث لفيف من المواطنين من سكنة حي ١٤ تموز شارع فلسطين برسالة يقولون فيها لقد استبشرنا خيراً عندما سمعنا بأن وزارة الاتصالات أمرت بإعادة ربط (الكيبلات) المتجاوز عليها في المواقع الرئيسة وإعادة الحرارة إلى الهواتف الصامتة منذ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ والتي تخدم أكثر من أربعة آلاف مسكن ومحل تجاري وصناعي وفرحنا أكثر عندما شاهدنا مباشرة العمل فيها في مفترق الطرق في شارع فلسطين وساحة الكفاح والشيخ عمر ومقابل كلية الصيدلة في أيلول الماضي، ولكن فرحتنا لم تطل حيث وبعد أسبوع واحد فقط من العمل اختفى العاملون ودفنت الحفريات التي أعدوها (للكيبلات) التي اختفت هي الأخرى وبقيت الحال على ما كانت عليه وبقى سكان المحلات (٨٠٥ - ٥١٠) وحي المستنصرية والمحلات (٥٠٤ - ٥٠٦) وأصحاب الورش الصناعية والمحلات التجارية الممتدة على جانبي شارع الكفاح والشيخ عمر وشارع فلسطين يتساءلون عن أسباب توقف العمل وكيفية اختفاء القابلوات.

هؤلاء المواطنون يدعون جريدة (المدى) إلى أن تنشر هذه الرسالة متمنين عليها أن تفاتح وزارة الاتصالات بكتاب رسمي يرفق هذه الشكوى من أجل إيصال صوتهم إلى قيادة الوزارة مشيرين إلى أن المسؤولين على ما يبدو لا يعرفون القضية متمنين أن تعاد الحرارة إلى هواتفهم المعطلة منذ ١٨ شهراً في الأحياء المذكورة.

لفيف من المواطنين

مناشدة الى الطبيب رئيس الوزراء

اطباء اختصاصيون وبخبرات علمية وفنية عاطلون عن العمل

هل من المعقول ان يركن اكثر من مئة طبيب عسكري سابق يمتازون بإختصاصات وبخبرة تجاوزت عشرات السنين في مجالات مختلفة جانباً دون ان ينظر اليهم كثروة علمية ووطنية ممكن الاستفادة منها في بلدنا في الوقت الذي هو بأمس الحاجة لإختصاصاتهم ويظلون عاطلين عن ممارسة دورهم الانساني وهل ترضى وزارة الصحة بذلك ؟ او يقبل مجلس الوزراء بهذه المجزرة العلمية؟ هذه اسئلة نطرحها امام المسؤولين في الدولة الجديدة وهي بحاجة الى اجابة سريعة لئلا تهاجر هذه العقول والخبرات الى خارج العراق مرغمة في الوقت الذي ندعو مثلها من ابنائها في الخارج بالعودة الى بلدهم والمساهمة في بناء تجربته الجديدة.

وهذا نص الرسالة التي بعث بها الى (المدى) هؤلاء الاطباء ننشرها كما جاءت:

اليوم يجلس في البيوت (١٠٠) طبيب عسكري اختصاصي في مختلف فروع الطب والجراحة وبخبرة ممتازة لفترة لا تقل عن ٢٥-٣٠ سنة في طبابات ومستشفيات القوات المسلحة سابقاً قدموا خدمات لجرحى العراق اثناء حربين طاحنتين، سهروا وتعبوا واخلصوا للعراق عندما لم يغادروه او يهربوا من حرب او جحيم يحيط بهم يومياً ومن كل جانب.

اليوم يدفعون ثمن ذنب لم يقترفوه وهو ان الجيش كان مغلقا لتنظيم (البعث).

وبعد امر الحاكم المدني الامريكي (بريمر) بنقل الطبابة العسكرية الى وزارة الصحة من اجل عدم التفريط بكفاءاتهم لخدمة المريض والمشاركة في بناء البلد وعدم تسربهم للهجرة خارج العراق. اغلقت وزارة الصحة كافة الابواب في وجوههم طيلة فترة الوزير السابق الدكتور (خضير فاضل عباس) حيث لم تابه الوزارة لاي من الاوامر والتعليمات الصادرة عن مجلس الحكم بخصوص تطبيق قرارات اجتثاث البعث لاعادتهم الى الوظيفة لخدمة العراق

واهل العراق في زمن البناء.

استمر هذا النهج لحين الاول من حزيران ٢٠٠٤ حيث مجيء الوزير الحالي الدكتور (علاء الدين عبد الصاحب العلوان) الذي امر بتشكيل لجنة لاجتثاث البعث في الوزارة وعلى ما يبدو ان اللجنة اعلامية فقط وعلى طريقة اسقاط الفرض . خطواتها ابطا من السلحفاة، تعمل على استنباط الطلبات التعجيزية لبث الياس في روح هذه المجموعة من البشر خلافا للدين والعرف والقانون، ودفعهم لمغادرة العراق...وهنا نتساءل هل ان هذه اللجنة لديها تعليمات بعدم اعادة أي كان من هذه الفئات وعدم الاكتراث بمصلحة البلد او المريض وهل هي انشئت لغرض الانتقام والثار من الجميع .

كل هذا يحدث مع الاسف في وزارة الصحة التي يقودها الاطباء اصحاب الرسالة المقدسة مما يدعو للالم عندما نرى الوزارات الاخرى وهي ترعى منتسبيها وتلملم كفاءاتها لبناء العراق مثلما حدث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث اعيد كافة الاساتذة الى الجامعات كما ان وزارة الداخلية وبقرارها الجريء المقترن بأمر وزاري واحد من اعادة ٩٤٨ منتسباً من اصغر الى اعلى الرتب .

الامل لا يزال كبيرا بالسيد رئيس الوزراء الطبيب والزميل والاخ .

مائة طبيب عاطل

هل سقط اسمها سهواً؟!

رسالة وردتنا من المعلمة شيماء مجيد حسن الوائلي تقول فيها: لقد قدمت طلباً إلى مدير تربية الرصافة الأولى لإعادتي إلى وظيفتي وتم رفع الطلب إلى الوزارة ضمن كتاب المديرية المرقم ١٤٠٥٥ في ٨/ ٧/ ٢٠٠٤ إلا إنني فوجئت بعدم ورود اسمي ضمن القوائم التي أعدتها الوزارة بناء على طلب المديرية.. وعليه أطلب من السادة المسؤولين في الوزارة النظر في طلبي وحل قضيتي وخاصة إني تركت الوظيفة في ظروف قاسية وضغوط كبيرة من قبل إدارة المدرسة وتنظيمها الحزبي (البعثي).

مواطنة

معاونة قضائية في البصرة تعقب على لجنة المفصولين السياسيين في وزارة العدل

قضية مواطنة نضعها امام لجنة المفصولين السياسيين في وزارة العدل وهذا هو مضمونها:

اني المواطنة انعام حامد الحجاج من مدينة البصرة كنت اعمل موظفة بدرجة معاونة قضائية في محكمة استئناف البصرة من ١٩٨١ ولغاية ١٩٩٦ تركت العمل الوظيفي بسبب مضايقات السلطات الامنية لنظام البعث المقبور لكون لي ثلاثة اشقاء خارج القطر معارضون سياسيون اضافة الى زوجي كان نزيلاً في مديرية الامن العامة واحيل الى محكمة الثورة سيئة الصيت لمعارضته النظام البائد، وبعد سقوط النظام قدمت طلباً الى وزارة العدل منذ تموز ٢٠٠٣ لغرض اعادتي للوظيفة وبعد صدور قرار مجلس الحكم الخاص بضرورة اعادة المفصولين السياسيين المعزز بقرار مجلس الوزارة الامانة العامة المرسل الى كافة الوزارات الذي يدعو التسريع في إعادة المفصولين السياسيين وكان ذلك بتأريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٤ اضافة ان كتاب وزارة المالية المؤرخ في ٨ / ٩ / ٢٠٠٤ وهو بنفس المعنى وقد بادرت بعض الوزارات وقسم كبير من المؤسسات الى إعادة بعض المفصولين السياسيين. ان وزارة العدل ومجلس القضاء ولجنة المفصولين ورئيسها السيد رئيس الاشراف العدلي كنا نأمل منهم ان يكونوا اكثر عدلاً وانصافاً نحن جمهور الموظفين المفصولين السياسيين.

الا انه ومع الاسف لم نلمس من هذه اللجنة الا عدم التعاون والانصاف ولا نجد لديهم رغبة صادقة وحقيقية لإعادتنا للوظيفة اسوة بأقراننا من الموظفين في دوائر الدولة الاخرى لذا فإني اوجه طلبي الى وزارة العدل من خلال جريدة (المدى) كمنبر خير نعرض فيه معاناتنا.

ردود واجابات:

وزارتا التخطيط والتربية تعقبان على مواضيع نشرتها

نشرت جريدة (المدى) في عددها الصادر في ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٤ موضوعاً تحت عنوان (دورات لتدريب (١٥٠) الف عداد للمشاركة في التعداد العام للسكان) وان وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ارسلت ايضاحاً، كما نشرت (المدى) موضوعاً آخر في عددها (١٨٣) في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (وزارة التربية ملأت مخازننا بأكثر من مئة الف حقيبة مدرسية) وكذلك نشرت موضوعاً ثانياً في عددها (١٩٣) في ٩ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (المرحلة الابتدائية عليها يؤسس الكثير) وموضوعاً ثالثاً في عددها (٢٢١) في ٧ / ١٠/ ٢٠٠٤ تحت عنوان (افسحوا المجال لأبناء الراسبين ان يشاركوا في امتحانات الدور) وموضوعاً رابعاً في عددها (٢٢٠) في ٦ / ١٠ / ٢٠٠٤تحت عنوان (فضيحة شركات الدول المانحة بشأن اعادة اعمار مدارس ذي قار) وقد اجابت وزارة التربية حول تلك المواضيع.

وفيما يلي نصوص ردود وزارتي التخطيط والتربية:

الى جريدة (المدى)

نشرت جريدتكم الغراء في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحقيقاً صحفياً تحت عنوان (المدير العام للجهاز المركزي للاحصاء لـ (المدى) دورات لتدريب (١٥٠) الف عداد للمشاركة في التعداد العام للسكان) بقلم الزميل كريم السوداني ونظراً لما ورد في هذا التحقيق من معلومات غير دقيقة بل معكوسة تماماً.. نود ان نبين ما يأتي:

١- اشار المحرر الى (ان الموافقات "الدولية" جاءت متأخرة في الشهر الخامس من العام الحالي) .. الخ في الوقت الذي لم ترد فيه اية اشارة الى كلمة (الدولية) بل ذكر السيد رئيس الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات (وهذا هو الاسم الصحيح له وليس كما ورد في العنوان الرئيس للموضوع) (ان موافقات مجلس الحكم جاءت متأخرة) وليس (الموافقات الدولية) كما جاء في الموضوع.

٢- ونسب المحرر الى العلاق قوله: (ان استمارة التعداد تضمنت سؤالاً عن الطائفية) وهنا نود ان نؤكد انه ومنذ الاعلان عن النية في تنفيذ التعداد العام للسكان في شهر مايس ٢٠٠٤ كان المسؤولون في الوزارة بدءاً من السيد الوزير يؤكدون على ان الاستمارة لا تتضمن اية اشارة او سؤال عن الطائفية بل تكتفي بسؤالين عن القومية والديانة فقط وهذا ما يؤكده السيد العلاق في جميع لقاءاته الصحفية ومنها هذا اللقاء الذي نظمته رابطة الصحفيين الاقتصاديين وحضره جمع من الصحفيين ومنهم الزميل كريم السوداني.

يرجى التفضل بالاطلاع ونشر هذا التوضيح خدمة للحقيقة متمنين لجريدة (المدى) مزيداً من التطور والازدهار خدمة للكلمة الصادقة والهادفة .. مع التقدير.

عبد الزهرة محمد الهنداوي
مدير الاعلام في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي.

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (١٨٣) في ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (وزارة التربية ملأت مخازننا بأكثر من مئة الف حقيبة مدرسية) .. نود ايضاح الآتي:

١- تنفيذاً لتوجيهات السيد الوزير بتهيئة المستلزمات التعليمية كافة ومن خلال متابعته المستمرة.. قامت مديريتنا بتغطية احتياجات التلاميذ والطلبة من الحقائب المدرسية للعام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) بهدف رفع المعاناة والتبعات المالية عن كاهل اولياء امور الطلبة.

٢- ان وزارتنا لم يسبق لها ان تعاملت مع الشركة العامة للصناعات الجلدية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن على تزويدنا بإنتاجها في بداية كل عام دراسي جديد وانما الشركة لديها خطة في انتاجها للحقائب وغيرها وطرحها في الاسواق المحلية او من خلال وكلائها حيث لا علاقة لوزارتنا بهذا الموضوع.

٣- لم تفشل وزارتنا في توزيع الحقائب المدرسية لجميع مدارس العراق حسبما ورد في تصريح المدير العام للشركة المذكورة آنفاً وانما وصلت ارساليات الحقائب المدرسية الى بعض المديريات العامة للتربية في المحافظات كافة وسوف يتم التوزيع في بداية العام الدراسي وكما مبين ادناه:

أ- قيامنا بتوزيع الحقائب المدرسية التي تحتوي على مستلزمات تعليمية (قرطاسية كاملة) ويشمل التوزيع التلاميذ والطلبة من الصف الاول الابتدائي حتى الصف الثالث المتوسط للعام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ولعموم مدارس القطر.

ب- قيامنا بتوزيع (١٠٠,٠٠٠) مائة الف حقيبة مدرسية على التلاميذ والطلبة في مدارس المديريات العامة للتربية في المحافظات الجنوبية والوسطى والشمالية (ميسان/ واسط/ كربلاء/ ديالى/ بغداد / الانبار/ صلاح الدين/ نينوى/ السليمانية/ اربيل).

ج- سوف نقوم بتنفيذ مشروع الحقائب المدرسية وبكمية (٥٢٥٠٠٠) حقيبة (خمسمائة وخمسة وعشرين الف حقيبة مدرسية) .. نود ايضاح الآتي:

١- تنفيذاً لتوجيهات السيد الوزير بتهيئة المستلزمات التعليمية كافة ومن خلال متابعته المستمرة.. قامت مديريتنا بتغطية احتياجات التلاميذ والطلبة من الحقائب المدرسية للعام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) بهدف رفع المعاناة والتبعات المالية عن كاهل اولياء امور الطلبة.

٢- ان وزارتنا لم يسبق لها ان تعاملت مع الشركة العامة للصناعات الجلدية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن على تزويدنا بإنتاجها في بداية كل عام دراسي جديد وانما الشركة لديها خطة في انتاجها للحقائب وغيرها وطرحها في الاسواق المحلية او من خلال وكلائها حيث لا علاقة لوزارتنا بهذا الموضوع.

٣- لم تفشل وزارتنا في توزيع الحقائب المدرسية لجميع مدارس العراق حسبما ورد في تصريح المدير العام للشركة المذكورة آنفاً وانما وصلت ارساليات الحقائب المدرسية الى بعض المديريات العامة للتربية في المحافظات كافة وسوف يتم التوزيع في بداية العام الدراسي وكما مبين ادناه:

أ- قيامنا بتوزيع الحقائب المدرسية التي تحتوي على مستلزمات تعليمية (قرطاسية كاملة) ويشمل التوزيع التلاميذ والطلبة من الصف الاول الابتدائي حتى الصف الثالث المتوسط للعام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ولعموم مدارس القطر.

ب- قيامنا بتوزيع (١٠٠,٠٠٠) مائة الف حقيبة مدرسية على التلاميذ والطلبة في مدارس المديريات العامة للتربية في المحافظات الجنوبية والوسطى والشمالية (ميسان/ واسط/ كربلاء/ ديالى/ بغداد / الانبار/ صلاح الدين/ نينوى/ السليمانية/ اربيل).

ج- سوف نقوم بتنفيذ مشروع الحقائب المدرسية وبكمية (٥٢٥٠٠٠) حقيبة (خمسمائة وخمسة وعشرين الف حقيبة مدرسية) اضافة الى المستلزمات التعليمية الاخرى (قرطاسية متكاملة) الذي تم بموجبه الاتفاق عليه مع الشركة المجهزة ولأول مرة وتمكنا من الحصول على موافقة مدير الشركة لتصنيع هذه الحقائب داخل القطر من خلال احالتها الى معامل القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي ومن ضمنها (الشركة العامة للصناعات الجلدية) وتجهيزنا بها وسيتم التوزيع على طلبة المدارس الثانوية والاعدادية ولعموم مدارس القطر، ومن ضمنها مدارس المنطقة الشمالية للعام الدراسي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) حتماً.

فاضل طلال القريشي
م. مدير الاعلام التربوي الاقدم في وزارة التربية

الى جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٩٣) في ٩ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (المرحلة الابتدائية عليها يؤسس الكثير) ان المنشور تضمن النظرة العلمية والتربوية للمرحلة الابتدائية لأهميتها وتأثيرها في صقل بناء شخصية الطفل ووضعها الاسس التي ترتكز عليها في حياته المستقبلية التي تؤكد عليها البحوث والدراسات الحديثة في معالجة بعض السلبيات التي تظهر في المرحلة الابتدائية.. وعكست الوزارة اهتمامها عن طريق تأكيدها في توجيهاتها وسياساتها التربوية في ضرورة احتضان الطفل في سنوات الدراسة الاولى بإعتبارها الاساس في اعداده للمستقبل وانطلاقه الانطلاقة الصحيحة في حب العلم والتفوق خدمة للمسيرة التربوية وجاء الاهتمام بالمعلم ايضاً عن طريق تطوير قابلياته العلمية والتربوية وبنائه فكرياً وجعله يمثل هو والمدرسة الامتداد الطبيعي للوالدين والبيت وجعله يأخذ الحيز الكبير والدور الفاعل والمكانة المرموقة في هذه المرحلة الخطرة والمهمة والاساسية في حياة الاطفال.

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم في وزارة التربية

الى / جريدة (المدى) الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٢٢١) في ٧ / ١٠ /٢٠٠٤ تحت عنوان (افسحوا المجال لأبنائنا الراسبين ان يشاركوا في امتحانات الدور)..

نود اعلامكم بأن الوزارة سمحت لجميع الراسبين في الدور الاول ان يؤدوا الامتحان في الدور الثاني في الدروس التي رسبوا فيها، كما سمحت للطلبة الذين حالت العمليات العسكرية دون تأديتهم الامتحانات والوصول الى المراكز الامتحانية لتأدية امتحاناتهم وفق جدول اعد لهذا الغرض.. اما بخصوص الاسئلة فنود اعلامكم بأنها وضعت وفق معايير وضوابط معتمدة تراعى فيها الفروق الفردية والشمول والوضوح والموضوعية وملاءمتها مع الوقت. اما بخصوص المقترح فلا يمكن السماح للطلبة الذين رسبوا في الدور الثاني بتأدية الامتحان مرة ثانية لمخالفة ذلك للتعليمات الصادرة بهذا الشأن..

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم
الى جريدة (المدى)
الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٢٢٠) في ٦ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحت عنوان (فضيحة شركات الدول المانحة بشأن اعادة اعمار مدارس ذي قار) وبصدده نود بيان الآتي:

تم اجراء الكشوفات اللازمة لمدارس المحافظة وتصنيفها الى مدارس مرممة سابقاً لا تحتاج الى ترميم، ومدارس لا يمكن ترميمها لأنها تحتاج الى اعادة بناء، ومدارس تحتاج الى اعادة تأهيل اذ تم الايعاز الى دائرة المشاريع والمقاولات pco بتسلمها المدارس التي تحتاج الى ترميم وتقوم الشركة حالياً بإعمار (خمس مدارس) بالتنسيق مع المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، وتم تجاوز الاشكالات والاخطاء التي حصلت من قبل pco والشركة المنفذة من خلال الاجتماعات التنسيقية التي يحضرها ممثل الوزارة.

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم في وزارة التربية

لماذا يا وزارة العمل؟

بغداد/ رحمن الجواري

ليس من باب الفضول بل من الواجب الوطني ان تسلط الصحافة الضوء على عمل الدوائر التربوية والخدمية والاصلاحية والانتاجية للوقوف على بعض مشاكلها والعمل على نقل وجهات النظر الى الجهات المعنية.. الا ان الغريب في الامر ان هناك الكثير من الوزارات وخاصة الصحة والبيئة والعمل اصدرت تعليمات صارمة الى دوائرها بعدم التصريح لأية جهة اعلامية سواء كانت محلية او عربية او اجنبية وعند مراجعة اي صحفي لها عليه الذهاب اولاً الى الوزارة للحصول على الموافقة وتزويده بكتاب الى الدائرة المعنية حتى يحصل على المعلومات التي يبتغيها وكان الامر يدخل في خانة (السريات).

في الاسبوع الماضي طرقنا باب معهد الرجاء للمعاقين عقلياً للاطلاع على الاساليب التربوية التي يعد من خلالها المعاق عقلياً ونفسياً وتؤهله للدخول في الصف الاجتماعي ليكون عنصراً منتجاً بدلاً من ان يبقى على حالته الا ان المديرة مها شاكر طلبت منا الذهاب الى الوزارة وجلب كتاب موقع ومعنون الى المعهد حتى تزودنا بالمعلومات بناء على توجيه مديرية الرعاية الاجتماعية ٢٧١٥ في ٥ / ٧ / ٢٠٠٤,

اما السيدة ليلى (ام نوار) مديرة معهد الهدى للتأهيل المهني فإنها على الرغم من حسن استقبالها الا انها وبعد فترة من الحديث اعتذرت عن تقديم المعلومات في ضوء اوامر الوزارة وتعميمها الذي وصل الى جميع دوائرها في بغداد وعلى ما يبدو المحافظات ايضاً.

ونحن نسأل لماذا يتكلم الوزراء عن حرية الصحافة والانفتاح على الموطن من خلال وسائل الاعلام ويمنع بتوجيهات مركزية مؤسساته من التصريح، ان الصحافة لها دور مهم في بناء التجربة الجديدة وعليه ندعو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومثيلاتها من الوزارات ان ترفع مثل هذا الحضر على التصريحات الصحفية من اجل تشخيص الاخطاء وتعزيز كل ما هو ايجابي وتعميمه.